بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
مقتطفات من
حول الوضع الراهن

كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قد اصدرت بيانا حول الوضع الراهن في العراق عرضت فيه المعارضات القائمة لحكام العراق والتأثير الضار الذي احدثته على وحدة القوى الديمقراطية في البلاد ، وعلى مصالح الجماهير الشعبية وقضية التحرر والتقدم الاجتماعي في القطر الشقيق . وخلص البيان الى دعوة كل القوى الديمقراطية في العراق الى الوحدة على اساس برنامج سياسي مشترك . وكانت "المسار العربي" قد نشرت مقتطفات من هذا البيان الهام نعيد نشرها لما لها من اهمية خاصة وان التطورات الاخيرة التي حدثت في العراق ومنها الاعدامات في اوساط القيادة البعثية نفسها قد عززت الحاجة الى اخراج العراق من ازمته الحالية :

منذ ما يزيد على السنة بدأ الوضع في العراق بتدهور بسرعة . وقد فوجئ الرأي العام العالمي بنبأ اعدام ٣١ شيوعيا وديمقراطيا ثوريا من العسكريين والمدنيين في ايار (مايو) ١٩٧٨ ، وفي حين كان الحزب الشيوعي العراقي انذاك ممثلا بوزيرين في الوزارة المركزية واحد الركنين الاساسيين للجبهة الوطنية . ومنذ ١٩٧٧ تصاعدت حملة مكافحة الشيوعية بالقاء القبض على الشيوعيين واصدقائهم من الديمقراطيين الثوريين وتعريضهم لتعذيب وحشي في زنزانات الامن العام لاجبارهم على التخلي عن عقائدهم ومبادئهم السياسية والتعهد بعدم مزاولة اي نشاط سياسي الا عن طريق حزب البعث الحاكم والمنظمات الخاضعة له . ولم ينج من حملة التبعيث القسرية حتى الطلبة العرب الذين يدرسون في المعاهد العراقية . ولا تزال الحملة الارهابية البوليسية قائمة على قدم وساق ، وقد رافقتها حملة اعلامية استخدمت فيها اجهزة الاعلام الرسمية الضخمة ، التي يهيمن عليها البعث ، واستهدفت الحزب الشيوعي العراقي والاحزاب الشيوعية في البلاد العربية والحركة الشيوعية العالمية وجبهة الصمود والتصدي ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية وسورية .

وقوبلت نصائح الحزب الشيوعي العراقي الخالصة بتصعيد الارهاب وبرفع وتيرة عملية تبعيث اجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية والتعليم والثقافة .. الخ في عموم القطر وتحريم الاستخدام على غير البعثيين في وزارات الدفاع والداخلية والتربية والتعليم والثقافة والاعلام واجهزتها والقوات المسلحة والشرطة . واغلقت بوجه غير البعثيين ابواب نقابات العمال والجمعيات الفلاحية التعاونية واتحادات النساء والطلبة والشبيبة في حين اصدرت القوانين بتحريم تشكيل منظمات مماثلة وتضع من يمارس هذا الحق تحت طائلة الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة . وشنت حملة ارهابية لتجنيد المواطنين ، وخاصة مستخدمي الدولة في صفوف حزب البعث والمنظمات التابعة له . والى جانب التهديد والوعيد استخدمت وسائل الاغراء والامتيازات . وحرم على غير البعثيين قبول اي زمالة اجنبية تحت طائلة الحكم بالاشغال الشاقة لمدة (١٥) سنة . في حين حرم على الطلبة غير البعثيين دخول المعاهد والكليات العسكرية والبوليسية والفنون الجميلة والتربية والتعليم . وفي السنة الدراسية الحالية حرم الاف الطلبة غير المنتمين من الدراسة . وجرت عملية سحب ما سموه في سلك التعليم كرسوا حياتهم لهذه المهنة المقدسة وشرعت في العراق من جانب نظام البعث قوانين لا مثيل لها في اي بلد آخر لكثرة ما فيها من عقوبات الموت على تهم سياسية عكسته مما نشر دهشة الرأي العام العالمي واستنكاره . ومنها :

– الحكم بالاعدام على كل من ينتمي الى حزب البعث ويخفي هويته السياسية السابقة .

– الحكم بالاعدام على كل من يكتب بعثيا الى اي حزب سياسي آخر او اي منظمة تابعة له .

– الحكم بالاعدام على كل من يتطوع في القوات المسلحة او الشرطة ويخفي انتماءه الحزبي السابق .

– الحكم بالاعدام على كل من يمارس نشاطا سياسيا في صفوف القوات المسلحة او الشرطة الا اذا كان بعثيا . ويكفي للتدليل على تجريمه العثور على نسخة واحدة من مطبوع غير بعثي في حيازته .

– الحكم بالاعدام على كل مسرّح من الخدمة العسكرية او من الشرطة منذ عودة حزب البعث للحكم (١٩٦٨) اذا انتمى الى اي حزب سياسي عدا حزب البعث .

ومنذ ربيع ١٩٧٥ ، اخذ حزب البعث يطبق في كردستان العراق سياسة التبعيث والتعريب بحق الشعب الكردي والاقليات القومية . اما قانون الحكم الذاتي ، فعلى ما فيه من نواقص جدية سبق ان شخصها حزبنا ، فانه مسخ لدى التطبيق مسخا كاملا . فاقتطعت وحدات ادارية من صميم كردستان باكثريتها الكردية ، والحقت بالمحافظات العربية . وجرى تهجير السكان الاكراد من مئات المدن والقرى الكردية لتعريبها . على طول مئات الكيلومترات من الحدود الدولية جرى اجلاء السكان الاكراد من منطقة عمقها (١٥) كيلو مترا او يزيد ، واسكنوا في ثكنات مقابل ثكنات الجيش وجردوا من كل وسيلة للعمل المنتج ليعيشوا على الاعانات ويعانوا بؤس البطالة والتشرد من ديارهم ، وقد اعدم المئات من ابناء الشعب الكردي بمختلف الذرائع .

ومنذ ١٩٦٨ يكيل البعث الوعود بانهاء الفترة الاستثنائية وانعقاد المجلس الوطني دون طائل ودعا حزبنا الى انهاء الفترة الاستثنائية ، بما فيها من تشريعات ارهابية لا مثيل لها في العالم .. في حين ابقى حزب البعث جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية محتكرة بيد مجلس قيادة الثورة المؤلف من قيادة حزب البعث بالذات .

وكان جواب البعث على مطاليب حزبنا هو تصعيد الحملة الارهابية والاعلامية واحكام الاعدام بالجملة .

× × ×

وفي هذه الفترة تدهورت علاقات النظام البعثي في العراق مع الدول العربية المتحررة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاخص . وقد عارض حزبنا سياسة البعث الانعزالية هذه ، وطالب بتحسين العلاقات مع الدول العربية المتحررة .. في حين كان البعث يشدد حملته الى حد الاعتداءات المسلحة والاغتيالات التي ذهب ضحيتها حملة من ممثلي منظمة التحرير . وفي هذه الفترة ازداد البعث تقربا من السعودية الى حد عقد معاهدة الامن المشترك بين القطرين .

وقد وقف حزبنا بوجه معارضة البعث لقيام جبهة الصمود والتصدي التي تألف من الدول العربية المتحررة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد زيارة السادات الغادرة ، وركوعه امام اسرائيل فقد كان قيام جبهة الصمود والتصدي دلالة على تأصل الحركة الوطنية العربية وبروز محتواها الاجتماعي الطبقي اكثر فاكثر . فعارض البعث الاتجاه الجديد بشدة .

وقد دعا النظام البعثي الى مؤتمر القمة في بغداد كبديل لجبهة الصمود والتصدي ، وخرجت القمة البغدادية بما سماه البعث بـ "الحد الادنى" ، اي الحد الذي تقف عنده الانظمة الرجعية وليس الحد الذي تفرضه مستلزمات النضال الحازم ضد الامبريالية وانعكس الحد الادنى بالملموس على قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب فاختزل نضال "الحد الادنى" الى اجراءات ثانوية ضد مصر السادات ، كسحب الارصدة من بنك مصر المركزي ، ولا تتعدى بضع مليارات دولار ، في حين ابقيت الارصدة العربية في البنوك الرأسمالية الغربية ، التي تمول اسرائيل ، وتتجاوز مائتي مليار دولار (منها ارصدة العراق التي لا تقل عن ٩ مليارات) . ورفضت الاكثرية الرجعية اقتراحات ياسر عرفات الجذرية بمقاطعة امريكا وتنفيذ قرارات مؤتمر الشعب العربي الثاني (دمشق – تشرين الثاني ١٩٧٨) .

وقد بدأ الانحراف في سياسة البعث الدولية بشن حملة اعلامية عن الخصوصية القومية والاستقلالية باتجاه معاد للسوفييت ، وخاصة بعد اعدام ٣١ شيوعيا في السنة الماضية ، وكأن الاتحاد السوفيتي والاشتراكية العالمية هما اللذان يهددان استقلال العراق او ارض العرب . وجرى التهجم على الدول العربية المتحررة التي ترى بحق ان من مستلزمات النضال الحازم ضد الامبريالية واسرائيل التحالف مع المنظومة الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفيتي ، وهو ما اتفق عليه مؤتمر الشعب العربي ايضا . واعتبر قادة البعث هذه الدعوة بمثابة ادخال النزاعات الدولية الى المنطقة . وكأن المنطقة متحررة من النفوذ الامريكي ودعامته اسرائيل وما يثيره من نزاعات دولية وحروب .

وتفاقمت في الفترة الاخيرة تبعية العراق الاقتصادية للرأسمالية العالمية . فان نصيب الاقطار الرأسمالية المتطورة من استيرادات العراق تجاوز ٧٨ بالمئة ، وتجاوز نصيبها في مشاريع التنمية في العراق ٩١ بالمئة ويبرر ذلك بالزعم القائل بتقدم التكنيك الرأسمالي . والحال ان معملا للحديد الاسفنجي مستورد من فرنسا بقي عاطلا لعجز الخبراء الاجانب عن تشغيله فاستنجد العراق بالدول الاشتراكية لتشغيله .

× × ×

وبخلف مفهوم حزبنا للجبهة الوطنية او التحالف بين القوى الاجتماعية او السياسية في انها مبدأ من مبادئ الستراتيجية والتكتيك اللينيني . ولذا فان حزبنا يرى ان الحل الوحيد للازمة الراهنة في العراق هو قيام جبهة ديمقراطية بين الاحزاب السياسية المستقلة فكريا وسياسيا وتنظيميا تحفظ كل طرف فيها بحق النقد والنقد الذاتي لا ان تكون اداة بيد الحزب الحاكم . وان تقوم على الديمقراطية كحريات وحقوق سياسية ومقاييس ومؤسسات دستورية مستمدة من الشعب بحرية تامة ، وان تضمن لكردستان العراق الحكم الذاتي الصحيح ضمن الكيان العراقي الديمقراطي الشامل .

ان المرحلة الراهنة التي تخصها برنامج الحزب الشيوعي العراقي هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وان انحرافها ورفض طريق التطور الرأسمالي فعلا لا قولا والنضال ضد الامبريالية والتحالف مع المنظومة الاشتراكية ، يفتح الطريق للانتقال الى مرحلة الثورة الاشتراكية .

ويدعو حزبنا الاحزاب الوطنية الديمقراطية وجميع الوطنيين والتقدميين ، افرادا واقليات ، الى اقامة الجبهة الديمقراطية لانهاء الازمة السياسية في البلاد ، يكون هدفها المركزي اقامة الديمقراطية السياسية للعراق والحكم الذاتي الصحيح لكردستان العراق ، واعداد البلاد لمعركة الامة العربية ضد الامبريالية واسرائيل والرجعية . ويقترح حزبنا على جميع الاطراف التي تؤمن بالديمقراطية حقا الحوار على اساس المطاليب التالية :

– اطلاق الحريات الديمقراطية السياسية والنقابية لجميع الاحزاب الوطنية الديمقراطية .

– الغاء الاوضاع الاستثنائية والقوانين والمحاكم المنافية للديمقراطية وضمان استقلال القضاء

– اقامة حكم ذاتي حقيقي للشعب الكردي وضمان حقوق الاقليات ، الثقافية والادارية ، ضمن الجمهورية العراقية .

– النضال الحازم ضد الامبريالية والرجعية والمساهمة الجادة في جبهة الامبريالية الشرسة التي تواجه امتنا العربية .

– تأييد ومساندة الشعب العربي الفلسطيني

– العمل من اجل اقامة وحدة عربية على اساس معاداة الامبريالية واسرائيل والرجعية ، واشاعة الديمقراطية في البلاد العربية واطلاق طاقات الجماهير .

– تعميق التحالف مع الاتحاد السوفيتي بموجب معاهدة الصداقة العراقية – السوفييتية ومع بقية دول المنظومة الاشتراكية .

– رفض طريق التطور الرأسمالي

ايها الشعب العراقي العظيم :

ان حزبكم الشيوعي العراقي يطرح برنامج عمل امام جميع القوى السياسية الوطنية الديمقراطية في البلاد للخروج من الازمة الراهنة باقامة حكومة ائتلافية تساهم فيها جميع الاحزاب والقوى الوطنية ، عربا واكرادا واقليات قومية ، على اساس برنامج متفق عليه في جبهة ديمقراطية ، لاقامة نظام حكم ديمقراطي في العراق وحكم صحيح في كردستان ولخوض معركة تحرير الارض العربية .

اواسط مايو (أيار) ١٩٧٩

☆